حلف الناتو: المهام الجديدة في ظل التحولات الدولية الراهنة

بقلم
د/ نور الدين حتحوت(*)

ملخص

إذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أفرزت قضايا جديدة فرضت بقاء الحلف واستمراره، فإن تبدل اهتماماته الإستراتيجية من دفاع جماعي ضد هجوم سوفياتي محتمل، إلى التوسع نحو بناء إطار جديد للأمن الأوربي والأطلسي قد أفرز أيضا قضايا ينبغي على الحلف معالجتها، بعبارة أخرى، إذا كان الدفاع قد فرض على الحلف معالجة قضايا عسكرية استراتيجية تتعلق بكيفية تحقيق الموازنة مع التطورات الحاصلة في القدرات العسكرية للاتحاد السوفياتي وحلف وارسو السابقين، فإن التوسع فرض عليه معالجة قضايا ينبغي حسمها سياسيا حتى لا تعيق استراتيجيته العسكرية، وهي نفسها القضايا التي شكلت معضلات أثَّرت في مستوى أدائه وكادت تقضي على مبررات وجوده لعدة مرات.

الكلمات المفتاحية: الحلف، الناتو، السياسة، الأمن، العلاقات الدولية.

أولاً: التطور التاريخي لحلف الأطلنطي:

ظهر حلف شمال الأطلسي عام 1949 استجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت مستويات عدة؛ أولها المستوى الإيديولوجي والمتمثل في التحدي الشيوعي لقيم الغرب ومفاهيمه، والذي أضحى يشكل خطورة على الأمن الأوربي من خلال التواجد العسكري للشيوعية في بلدان وسط وشرق أوربا بُغية إقامة منطقة عازلة تثبّت نفوذ الإتحاد السوفياتي في أوربا وفي البلدان المحاذية لها وذات الأهمية الحيوية لمصالحها [1]، وعليه لم يكن أمام الدول الغربية لردع النزعة الإيديولوجية التوسعية للسوفييت إلا التفكير في إقامة نظام دفاع جماعي مع واشنطن؛ وثانيهما المستوى الأمني وهو أخطر التحديات التي واجهت دول أوربا الغربية بعد الحرب

(*) أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة بسكرة.

العالمية التي تركت وضع اقتصادي واجتماعي متردي، بالإضافة لتحطم معظم قواتها العسكرية [2]، وأمام هذا الوَهَن العسكري لتلك الدول وانكشافها أمام القوات السوفياتية قامت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ بتوقيع اتفاقية بروكسل للأمن الجماعي عام 1948، والتي شكلت أساس الترتيبات الدفاعية الأوربية بعد الحرب في مواجهة القوة السوفياتية[3].

والمستوى الثالث من التحديات هو المستوى الاقتصادي، بحيث واجهت معظم دول غرب أوربا معضلات اجتماعية واقتصادية كبرى صاغت في النهاية مشروع مارشال لعام 1949 لإعادة إعمار أوربا[4]، في حين مثل للولايات المتحدة الأمريكية الأداة غير العسكرية لسياسة الاحتواء المتضمنة إحاطة السوفيات، كمقدمة لسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية لمنع انتشار الشيوعية في أوربا والمناطق القريبة منها كتركيا واليونان والمناطق الرخوة في العالم الثالث كالشرق الأوسط وجنوب شرقي أسيا[5].

ويتمثل التحدي الأخير في المستوى السياسي، إذ برزت بعد الحرب مشكلات سياسية معقدة أهمها مشكلة تحديد المستقبل السياسي لشكل القارة الأوربية بشكل عام، إذ كانت الدول الغربية ترغب في العودة بأوربا إلى شكلها السياسي قبل الحرب العالمية الثانية أي دون تقسيمات سياسية للدول الخاسرة، في حين أصر الاتحاد السوفياتي على أن شكل القارة السياسي يتحدد وفق مواقع الجيوش، وعلى أساس ذلك أقدم على إقامة منطقة عازلة إيديولوجيا وسط وشرق أوربا قصد إحباط أي مفاوضات أو مبادرات سياسية بهذا الشأن، وبهذا ظهر الانقسام السياسي في أوربا بعد الانقسام الإيديولوجي[6].

هي إذن مجموعة من التحديات أسهمت في ظهور الحلف بموجب معاهدة واشنطن في 4 أفريل1949 وضمت كل من الولايات المتحدة الدنمارك والنرويج والأمريكية وكندا وبريطاني وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وإيطاليا والبرتغال وآيسلاندا، وفي عام 1952 ضم تركيا واليونان بعد أن تبين للحلف أن العدوان السوفياتي أقرب من الجنوب عبر تركيا واليونان منه من وسط أوربا عبر ألمانيا الغربية، وفي 1955 ضم ألمانيا الغربية بعد أن يئس من إمكانية توحيدها مع ألمانيا الشرقية، ذلك أن أي صيغة دفاعية أطلسية أوربية من دون ألمانيا تمثل وهَناً استراتيجيا وسط القارة[7]. وفي 1981 انضمت إسبانيا إلى الحلف، وتلت ذلك سلسلة من عمليات توسيع الحلف مواكبة لتطورات البيئة الدولية -كما سيلي تفصيله لاحقاً- سواء بالعضوية الكاملة أو بصيغة المشاركة أو الانتساب إلى أحد الأجهزة التي يضمها الحلف؛ وأهمها مجلس الحلف وهو السلطة العليا فيه والجهاز الوحيد المُنشَأ بموجب معاهدة واشنطن، تتبع المجلس عدة لجان فنية في مختلف الاختصاصات؛ أو في مجلس المندوبين الذي تأسس سنة 1950كهيئة دائمة تمثل فيها

الحكومات بوزراء حسب الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال كالخارجية أو الدفاع وغيرها؛ ولجنة شؤون الدفاع وتتشكل من وزراء الدفاع واختصاصها تطبيق نصوص المادتين الثالثة والخامسة من نصوص ميثاق الحلف؛ والأمانة العامة كإدارة مدنية يرأسها سكرتير عام كرئيس للمنظمة ومتحدث باسمها....

لقد اشتملت معاهدة الحلف على ديباجة تؤكد ثقة الدول الأعضاء في مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أربع عشرة مادة تعهدت في أولاها بالامتناع عن استخدام القوة على أي نحو يتعارض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعن مجموعة الوسائل السلمية في مضمون المادة الثانية، في حرصت المادة الثالثة على تطوير القدرات الدفاعية الفردية والجماعية للدول الأعضاء، أما المادة الخامسة وهي أهمها فتتضمن مجمل التدابير الجماعية لمقاومة العدوان الذي حددته المادة السادسة في المنطقة التي يغطيها تدخل الحلف وهي أقاليم الدول المتعاقدة في أوربا وأمريكا الشمالية، أو قوات هذه الدول في أي مكان أو في الدول الحليفة للمناطق المذكورة، إلاّ أن المادة السابعة أكدت استمرار اعتراف الدول المتحالفة بسلطة مجلس الأمن باعتباره المسؤول الأول على حماية السلم والأمن الدوليين[8].

ومن كل ذلك استطاع الحلف أن يحقق مستوى عال من التنسيق والمركزية من خلال طابعه المؤسساتي، أثبتت قدرته على التكيف وملائمة الظروف الدولية المتغيرة وفي إطار معاهدته الأصلية دون حاجة إلى تعديلها أو المساس بها، وذلك من خلال التركيز على الوسائل والإجراءات التي ثبت من تجربة الحلف فعاليتها وكفاءتها، وكذا من خلال حرصه على أقصى قدر ممكن من التضامن السياسي بين أعضائه كما يظهر بعد الحرب الباردة في محاربة الإرهاب والتضامن مع الدول المتضررة منه[9].

ثانياً: وظائف الحلف أثناء الحرب الباردة:

إن الهدف الأساسي لنشوء الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري، ومضمونه ردع الخطر الشيوعي واحتواؤه في أوربا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان[10]، ربما كان ذلك أهم ما ميّز الأحلاف عن الإقليمية رغم ما يصوره البعض عن الأولى من حيث أهدافها ومبادئها العامة، ففي الحين الذي يكون فيه الأمن الهدف الأساسي للحلف ونقصد هنا الأمن الخاص الذي يتعلق مباشرة بالدول الموقعة على معاهدة التحالف[11]، هذا الذي يتميز عن نظام الأمن الجماعي دون تحديد لزمانه أو مكانه أو لذات المعتدين، فيكون بذلك الأمن غاية والجماعي وسيلة له عكس الأمن كهدف للحلف، ومن ثم فإن الصفة الإقليمية للأحلاف ليست إلا ستار للتمويه وبقصد اكتساب غطاء سياسي لمشروعات عسكرية لدولة

كبرى أو مجموعة دول[12]، ثم إن المنظمات الإقليمية تهدف أساسا إلى تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي باعتبار ذلك هدفا في حد ذاته، وليس باعتباره وسيلة لتحقيق الهدف الأساسي وهو الأمن كما هو في الأحلاف، ويضاف إلى هذا التحليل السياسي معيار قانوني مفاده أن المنظمات الإقليمية عندما تلجأ لاستعمال القوة فإنها تستعملها في حدود الضوابط القانونية التي قررها ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للأمن الجماعي[13]، أما الأحلاف فقد قامت أساسا قصد القيام بأعمال عسكرية وهي تعمل مستقلة عن مجلس الأمن وبدون حتى الرجوع إليه أو الالتزام بما يقرره وحرب الخليج الثانية خير مثال على ذلك[14].

وقد وضعت المعاهدة المنشأة للحلف ثلاث وظائف أساسية ينبغي القيام بها لمواجهة الخطر وهي:

1- **الوظيفة العسكرية**: تحددت هذه الوظيفة بموجب المادتين الثالثة والخامسة من المعاهدة، فقد أشارت المادة الثالثة إلى ضرورة قيام الحلف بتدعيم القدرات العسكرية الفردية والجماعية للدول الأعضاء وتقوية قدرة المقاومة لديها ضد أي عدوان عسكري خارجي محتمل[15]، وتَعتَبر المادة الخامسة أن أي عدوان مسلح على دولة من دول الحلف هو عدوان ضد كل الدول المتحالفة، ويتضح من مضمون المادتين أن الوظيفة العسكرية تقوم على ركيزتين أساسيتين أولاهما تكوين عقيدة قتال موحدة للحلف وعدم الاكتفاء بتطوير القدرات العسكرية للأطراف، وثانيهما توظيف تلك العقيدة لخدمة الهدف الأساسي للحلف[16].

ومع ذلك فإن تأثُّر نشوء الحلف بالمدركات التي قامت عليها استراتيجية الاحتواء قد منحته وظائف عسكرية خارج إطار نص المادتين الثالثة والخامسة، مثل تحقيق التوازن العسكري مع الوجود السوفياتي في شرق أوربا. وبعد انهيار المعسكر الشرقي أصبح بحثه منصب في احتواء مناطق النفوذ السوفياتية السابقة بقواعد وأحلاف عسكرية لها علاقات قوية بالناتو، وكانت بذلك للحلف قدرة على التكيف مع التحولات رغم ثبات النصوص القانونية الضابطة لحركته[17].

ثم إن المادة 5 والتي تُعتبر العمود الفقري للحلف تستند في أساسها القانوني إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تمنح الحق للدول فرادى وجماعات في رد العدوان الواقع عليها، هو إذن الاستثناء الوحيد من الميثاق على مبدأ حظر استخدام القوة المقرر في المادة 2 وهو الدفاع الشرعي، وعليه كان حق الدفاع الجماعي لأعضاء حلف الأطلنطي ممكن بناءً على ميثاق الأمم المتحدة[18]، وهذا يتضمن جميع التدابير الاقتصادية والسياسية وغيرها، وهي نفسها التدابير المنصوص عليها في المادتين 41 و42 من الميثاق[19].

2- **الوظيفة السياسية**: رغم أن الهدف العسكري هو الهدف الرئيسي لحلف شمال الأطلسي، إلاّ أنه لم يُنه دور الدولة وما تملكه من مؤسسات سياسية واقتصادية، مع قدر من الحرية

في إقامة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول من خارج الحلف، وبالتالي تضَمن ميثاق الحلف إشارة إلى مسألة النزاعات التي قد تنشأ بين دوله على المصالح كالنزاع التركي اليوناني[20]، أو الأمريكي الفرنسي حول مسألة الدفاع الأوربي المستقل- والتي ستكون سببا في توسع الحلف كما سيلي تفصيله- ومن أجل ذلك فرضت المادة الأولى من ميثاقه التزامين أساسيين على الدول: الأول فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وهو التزام غير مقيد بقيد، أي أن الدول الأعضاء حرة في اختيار الوسيلة السلمية المناسبة من ضمن الوسائل المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة[21]؛ أما الثاني فيخص الالتزام بتجنب التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، ذلك أن الأهداف التي نشأ من أجلها الحلف والموجهة ضد الخطر السوفياتي يفترض توسيع المجال غير العسكري للحلف وألا يقتصر على الهدف العسكري بل يمتد إلى غيره من الأهداف السياسية، بحيث تعلو فيه السلطة السياسية على العسكرية كما تشير إلى ذلك المادة الثانية من ميثاق الحلف، وهو ما أكدته قرارات مجلس الحلف عام 1965 بنصوص خاصة بحل النزاعات بين الدول الأطراف بالطرق السلمية[22]، فالحلف هنا بمنزلة المنبر السياسي الذي ينبغي أن ترجع إليه الدول الأعضاء لحل نزاعاتها سلميا أو للتشاور الجماعي الذي يسبق استخدام القوة، وهو ما ظهر في الدور السياسي للحلف في نزع بعض السياسات المتطرفة لبعض الأعضاء.

3- **الوظيفة الاقتصادية**: يضم الحلف دولا ينتمي معظمها أو كلها إلى العالم الرأسمالي الذي يَعتبر المنافسة الاقتصادية أهم قوانينه في التطور، وبغية ضبط هذه المنافسة عند مستويات معينة وضمان عدم تصاعدها إلى صراع اقتصادي قد يكون سببا لحرب بينها مثلما حصل في الحربين العالميتين، فإن وظيفة الحلف الاقتصادية تتمثل في دفع أعضائه إلى بناء سياسة اقتصادية قائمة على التعاون والاندماج الاقتصادي بينهم لضمان عدم تعرض الحلف للانقسام، بالإضافة لسهولة السيطرة على موارد الطاقة في العالم الثالث وانفتاح الأسواق أمام منتجات الدول الأعضاء[23]، ثم إن هذه السياسة ستعزز الدور الدفاعي والعسكري للحلف عن طريق تقسيم أعباء الدفاع الجماعي عبر تولي الولايات المتحدة تزويد الحلف بالقوة العسكرية التقليدية والنووية، وتولي أوربا دعم هذه القوة اقتصاديا وماليا[24].

لقد أدركت الدول أعضاء الحلف أن المجال الاقتصادي هو الأساس الحقيقي لأي تكتل، وكان ذلك الموضوع الأساسي للاجتماع الثاني لمجلس الحلف في نوفمبر 1949، الذي قرر تشكيل اللجنة الاقتصادية والمالية المتكونة من وزراء المالية للدول الأعضاء مقرها لندن ومهمتها إعداد الخطط الاقتصادية والمالية للجنة شؤون الدفاع، وتجميع وإعداد ومعرفة المطالب المالية لبرامج الدفاع

الخاصة بالدول الأعضاء، والإعداد لقيام تكتل أطلنطي كامل قائم على قيم الليبرالية الغربية[25].

والملاحظ أن الوظائف السياسية والاقتصادية لم تُجرد الحلف من طابعه العسكري بقدر ما جاءت لتدعيم هذا الطابع، لأن قوة الدفاع الجماعي لا تعتمد في مفهوم الحلف على القدرات العسكرية وما يرتبط بها من عقيدة قتال موحدة فحسب، وإنما تحتاج إلى تضامن سياسي وتعاون اقتصادي بين الأعضاء، ولهذا السبب لم يُعتبر الحلف طوال مسيرته التاريخية منظمة للتعاون الإقليمي والدولي.

ثالثا: التطورات الدولية الراهنة:

يمر عالم ما بعد الحرب الباردة بمرحلة انتقالية مضطربة وغير معروفة النتائج، وهي مرحلة تاريخية تعقب تفكك أو انهيار أي إمبراطورية عالمية، ومثلما استغلت القوى الأوربية الاستعمارية الحالة المضطربة المترتبة على انهيار الدولة العثمانية لبسط سيطرتها على ممتلكاتها، فإن القوى الغربية تستغل الحالة المضطربة الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي لتوظيف إمكانياتها من أجل الهيمنة على النظام الدولي بما يتماشى ومفهومها الجديد، بمعنى آخر، إن المرحلة الانتقالية في النظام الدولي والتي تعقب الأحداث والتحولات الكبرى تؤكد وحدانية النظام وجذوره التاريخية الممتدة[26]، ويظهر ذلك جليا في إحياء حلف الناتو والشروع في توسيعه وتعديل استراتيجيته وتطوير هياكله السياسية والعسكرية بما يعكس تطلعات التسلط على النظام الدولي ومجريات السياسة فيه.

لقد واجه الحلف في تطوره التاريخي عدة معضلات أثرت في مستوى أدائه، كانت أولها مسألة تحديد نوعية العقيدة العسكرية الواجب اعتمادها لمواجهة الخطر السوفياتي، تباينت خيارات هياكل وأجهزة الحلف المختلفة حول الخيار المركزي فيما إذا كان الخيار التقليدي أم النووي، وفي كلتا الحالتين لم يتوصل الحلف إلى حل، فإن تم اختيار الدفاع التقليدي فالمشكلة في تفوق الإتحاد السوفياتي في الكم البشري والقوة التقليدية والتي تستطيع شن حرب استنزاف هائلة لا يستطيع الحلف تحملها[27]، أما خيار الدفاع النووي لصد هجوم تقليدي على غرب أوربا فقد يُفسر على أنه لجوء لمبدأ الضربة النووية الهجومية فيبادر المعسكر الشرقي بهجوم مفاجئ بغية حرمان الحلف من الاستخدام الأولي للأسلحة النووية، وهكذا تتفاقم المعضلة في إطار مبدأ التصعيد ليتحول الدفاع النووي إلى حرب نووية شاملة مدمرة للطرفين، وقد حل الحلف المشكلة عبر ما سمي بمبدأ الحرب النووية المحدودة في الخمسينيات[28]، ونتيجة رفض الإتحاد السوفياتي للمبدأ والذي كان يسعى لتحطيم تفوقه الأمر الذي جعل الحلف يستعيض عن مبدأ الحرب المحدودة باستراتيجية الرّد المرن أواخر الستينيات، غير أنها مجرد خيارات عسكرية لا تمثل عقيدة عسكرية واضحة تعتمد على مستوى الفعل السوفياتي ورد الفعل، ما لبث فيه الحلف أن دخل في سباق

تسلح لاستنزاف الطرف الآخر بداية السبعينيات.

1- القضايا الراهنة ومبدأ التدخل الإنساني:

في بداية التسعينيات ومع الانهيار الذاتي للمعسكر الشرقي سقط معه النظام الدولي ثنائي القطبية، إلاّ أن مؤسساته –الأمم المتحدة– ومبادئه التي تجسدها مواد ميثاق المنظمة الدولية ظلت قائمة، أي أن النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة أصبح أقرب إلى الأحادية القطبية الذي تهيمن عليه منظومة الدول الرأسمالية، غير أن أسس ومبادئ ومؤسسات النظام القديم ظلت تحكم العلاقات الدولية من الناحية الرسمية الأمر الذي أحدث نوع من الانفصام والتناقض ما بين المبادئ والمؤسسات من ناحية وبين التفاعلات الحاصلة من ناحية أخرى، وقد أسفر هذا التناقض في العلاقات الدولية والذي انعكس بوضوح في عدم ملائمة القواعد القانونية القائمة لحكم تفاعلات العلاقات الدولية في عدة أزمات، نتيجة ما بدا من عجز الشرعية الدولية عن مواجهة صراعات وأزمات عالم ما بعد الحرب الباردة وأن متطلبات تسوية هذه الصراعات لا تتوافر في حزمة القوانين التي تحكم العلاقات الدولية[29]، وعليه كانت تسويتها منذ أزمة الخليج الثانية ثم احتلال العراق مرورا بحرب كوسوفو إلى الحرب على الإرهاب وكذا التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية في الشؤون الداخلية للدول تصل حد إسقاط نظم كاملة السيادة تحت تلك الحجج، كانت كلها من واقع التسليم بتوزيع القدرات الشاملة في النظام الدولي والتي يعبّر عليها تماما حلف الناتو، الذي تمكّن منذ حرب الخليج الثانية من إرساء سابقة في القانون الدولي وهي حق التدخل لحماية حقوق الإنسان عبر مجموعة آليات: عبر تجاوز صلاحيات التفويض الدولي وتمديد مضمون القرارات الدولية ليسمح لنفسه بالتدخل في صميم الشأن الداخلي للدول، وذلك كمرحلة انتقالية يعقبها العمل على تأطير الأسس القانونية التي تسمح باللجوء إلى القوة – لاعتبارات ردع العدوان على الدول أعضاء الحلف– في شأن يتعلق بتطور الأوضاع الداخلية في دولة ما من الدول وفق حسابات أجندة الدول النافذة والحالة الليبية خير شاهد؛ والحالة الثانية هي التدخل عبر الإنفراد بالتسوية كحالة البوسنة مستغلاً في ذلك عجز المنظمة الدولية على تسوية الصراع نتيجة حسابات القوة بعد تأكيد عجز الأطراف الأخرى الإقليمية والأوربية عن وقف صراع في قلب القارة الأوربية؛ والحالة الثالثة هي التدخل دون تفويض من الأمم المتحدة وعلى عكس ما جاء به ميثاق حلف الأطلنطي ذاته كما في حالة كوسوفو، وكانت أول تطبيق عملي لفكرة حق المجتمع الدولي في التدخل العسكري ضد دولة أخرى لاعتبارات إنسانية وفي شأن أحداث تقع في أراضي تلك الدولة، وهي تدخلات صدرت في عواصم دول حلف شمال الأطلسي، كما كانت التجربة الأولى التي تم عبرها طرح فكرة تعديل مفهوم سيادة الدولة

التقليدي كي يُسمح للمجتمع الدولي بالتدخل فيما يندرج تقليديا في إطار الشأن الداخلي بدعوى "حماية حقوق الإنسان" أو توسيع تطبيق حق التدخل الإنساني[30].

إن شعور الدول المنتصرة في الحرب الباردة بعدم ملاءمة ميثاق الأمم المتحدة لحكم تفاعلات ما بعد الحرب والذي ينهض على فكرة المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (المادة 7/2)، ورفض استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا في حال رد العدوان (المادة 4/2)، وبذلك شكل الميثاق حاجز قانوني على الدول المنتصرة يحول دون تنفيذها لأجندتها ومصالحها ولا يعكس حقيقة إنفرادها بالتفوق والقوة، ومن هنا بدأت حالة تمديد الحلف لنطاق الحملة ضد العراق ودون تفويض من مجلس الأمن من أجل إيجاد سابقة يمكن من تواترها أن تأخذ شكل "العرف الدولي" من أجل تطوير القواعد القانونية الدولية حتى تعترف بشرعية التدخل الدولي، ومنه بضرورة وجود حلف قد يلعب دور الأداة بيد المنظمة الدولية من حيث استحال عليها في أحيان كثيرة تشكيل الإجماع المطلوب في مجلس الأمن لتنفيذ القرارات الدولية[31].

كانت المعضلة الثانية بالنسبة للحلف في الساحة الأوربية ذاتها وما شهدته من تحولات كبرى بداية التسعينيات، كالثورات في وسط وشرق أوربا وانحلال حلف وارسو، وبالتالي ساد الرأي الذي يقضي بأن عدم حاجة أوربا إلى الحماية الأمنية الأمريكية قد يؤدي إلى انحلال وتفكك الحلف، إلاّ أن نهاية الحرب الباردة قد أنتجت بيئة أوربية جديدة من ناحية الأخطار التي تهدد الأمن الأوربي، الأمر الذي جعلهم يتمسكون بالحلف ويعملون في الوقت نفسه على تجديد هويته وتكليفه بمهام ووظائف جديدة[32].

2- **البيئة الأوربية الجديدة**:

تُعتبر أوربا أكثر مناطق العالم تأثرا بالتحولات السياسية والجيو استراتيجية التي شهدها النظام الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وهي تحولات أثرت بشكل كبير في البيئة الأمنية الأوربية ويظهر ذلك من عدة نواح: أولاها اختفاء الانقسامات والتناقضات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والعسكرية التي عكرت صفو الأمن الأوربي وكانت السبب المباشر في ظهور المؤسسات الدفاعية كحلف الناتو[33]؛ وثانيها التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني لدول غرب أوربا بعد اختفاء المواجهة التقليدية مع الشرق[34]، فضلا على أن روسيا ذاتها لم تعد تشكل بنظر الأوربيين ذلك التهديد الفعلي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي على الأمن الأوربي بل كان في الإمكان جعلها عنصر فاعل في الأمن الأوربي وليس منفصلاً عنه، خاصة بعد دعم وتفعيل آليات الإتحاد الأوربي وتوسيع عضويته[35]؛ وثالثها هو التغير الذي حصل في المدركات الأمنية الأوربية بحيث لم تعد هذه المدركات أسيرة للافتراضات التي قامت عليها

الإستراتيجيات العسكرية السابقة للحلف وما تضمنته من مبادئ كالردع والدفاع والاحتواء، بل قامت على افتراضات اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل معضلات الأمن الأوربي[36].

على إثر المستجدات السابقة أضحى لزاماً على الحلف أن يُقنع الأوربيين بأن قيمته الدفاعية لا تزال قائمة رغم زوال الخطر الشيوعي، وهو ما افترض إثبات وجود أخطار جديدة تفترض بقائه وإلا فإن وجود قوات أمريكية كبيرة في قلب أوربا يُصبح غير ذي جدوى بل وقد يُثير استياء الرأي العام هناك، الأمر الذي أحدث مشكلة كبيرة بالنسبة للحلف، فهل بإمكانه قيادة أوربا سياسيا وأمنيا بعد الحرب الباردة؟ أم أن الأوربيين من خلال ما يملكون من مؤسسات سياسية وأمنية قادرين على ذلك دون حاجة للناتو؟ حاول الإتحاد الأوربي الإجابة من خلال تدشين "بنية عسكرية ذاتية" تتولى الاضطلاع بأعباء القارة خاصة في الحالات التي لا تبادر فيها الولايات المتحدة كما كان الحال في البوسنة ولا تجد لها مصلحة في هذا التحرك، وهو التوجه الذي تجسد في القمة الفرنسية الألمانية ببوتسدام في1ديسمبر 1998 تلتها مباشرة القمة الفرنسية البريطانية في 5 ديسمبر، بحيث تم التأكيد على ضرورة بناء سياسة دفاعية أوربية مشتركة من خلال دعم القدرات العسكرية للتدخل في الأزمات الدولية[37].

لقد استند الموقف الفرنسي الألماني في ضرورة إنهاء الحلف على القاعدة العامة في العلاقات الدولية والتي تؤكد على ضرورة اختفاء الأحلاف ذات الطابع العسكري بمجرد زوال التهديد الذي قامت لأجله[38]، ثم إن التحديات الجديدة على الأمن الأوربي لم تعد تصدر من دول كبرى كالإتحاد السوفياتي الأمر الذي يتطلب وجود مؤسسة عسكرية قوية لمواجهتها، بل من دول صغيرة تعاني صراعات مذهبية يمكن للمؤسسات الأوربية حسمها سياسيا، بالإضافة إلى أن أهم الفرضيات التي قام عليها الحلف هو وجود توافق في المصالح والمدركات الأمنية بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي مكّن واشنطن من قيادة أوربا سياسيا وعسكريا، وهي فرضية لم تعد مقبولة لأن العلاقات الأوربية الأمريكية تشهد تنافس اقتصادي متزايد وأضحى كل واحد وكأنه خصم تجاري وليس حليف، وعليه فلا الحقائق التاريخية لنشوء الأحلاف العسكرية وزوالها، ولا الواقع الراهن لمعضلات الأمن الأوربي، ولا الدور المستقبلي لأوربا في السياسة الدولية تبرر بقاء الحلف في أوربا بعد انتهاء الحرب الباردة.

لكن ورغم كل المواقف السابقة، بل ومحاولات تجسيدها واقعيا عبر إنشاء قوة أوربية من 150ألف جندي، إلاّ أن الرؤية الأمريكية لدورها في أوربا من خلال الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو قد أجهضت كل المحاولات بعد أن قرر الحلف التوسع شرقا بضم أعضاء جدد من أوربا الشرقية والوسطى سنة 2004، بل وعمل على ضم دول البلقان مناطق النفوذ التقليدية لموسكو

كأوكرانيا وكرواتيا وألبانيا[39]، وهي خطوات استهدفت أوربا أكثر من اعتبارها استفزازا لروسيا، الأمر الذي أدركه الأوربيين بحيث سارعوا لاحتواء استراتيجية الناتو من خلال استيعاب نفس الدول في الإتحاد الأوربي، وعليه أضحى المشروعان في مرحلة التنافس على بسط النفوذ[40].

لقد أكدت مجمل الأزمات الدولية الراهنة على فشل المؤسسات الأوربية في سد الفراغ الأمني، بالإضافة لعدم قدرتهم على بناء سياسة أمن ودفاع دون مشاركة أمريكية خاصة في ظل الاختلالات بين دول القارة الأوربية ذاتها، ففي الحين الذي تملك فيه بعض الدول قدرات عسكرية تقليدية ونووية كبيرة كبريطانيا وفرنسا، وقدرة البعض الآخر على التحول السريع إلى قوة عالمية كألمانيا، تعاني كثير من الدول فيها وهن في قوتها العسكرية أو انعدامها، بالإضافة إلى أن المخاطر والتهديدات الجديدة كالإرهاب العابر للحدود أكبر من أن تواجهه دولة بعينها خاصة بعد أن بلغ عواصم تلك الدول، وكلها أمور جعلت من بقاء الحلف ضروري لحفظ التوازن بين القوى الأوربية ذاتها ولمواجهة التحديات المشتركة كما نص عليه ميثاق الحلف.

كلها إذن اعتبارات أدت في النهاية إلى إقرار جميع أعضاء الحلف بأهمية بقائه بل وتطويره وتوسيع مهامه، فالحلف قد رسم في النهاية لأوربا آفاق سياساتها ومدركاتها الأمنية طيلة فترة الحرب الباردة، كما أن البيئة الراهنة قد أفرزت قضايا جديدة تتسم بحالة من عدم اليقين في انعكاساتها المستقبلية على الأمن الأوربي الأمر الذي استدعى بقاء الحلف وتطوير إستراتيجيته، بل والتسليم بالدور الأمريكي الريادي فيه والتي تستطيع التصدي للمشكلات التي تهدد مصالح حلفائها[41]، وليس أدل على ذلك مما يبدو من بوادر تصدع الإتحاد الأوربي نفسه بعد خروج بريطانيا كأهم قوة فيه مما يجعل الحلف بالنسبة لأعضائه خير وسيلة لتحقيق هيمنتها العالمية بعد حفظ أمنها، وهو فقط ما يُبرر عمليات توسيعه نحو وسط وشرق أوربا، ثم الانطلاق منها إلى التوسع في مناطق العالم الثالث تحت ذرائع مختلفة مثل مواجهة خطر ما يسمى "بالظاهرة الإسلامية أو الإسلام المتطرف"، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب وما إلى ذلك من تبريرات.

رابعاً: وظائف وأهداف الحلف بعد الحرب الباردة:

لقد سبق تفصيل وظائف الحلف العسكرية والسياسية والاقتصادية من أجل تفعيل استراتيجيته في الدفاع الجماعي كما حددها الميثاق، أما اليوم فقد أصبح من الصعب حصر وظائفه في حدود دفاعية عسكرية، وعليه كان من الصعب دراسة وظائف الناتو الحالية والتي تعقدت مع تنوع القضايا التي تستقطب اهتماماته، وربما يكون برنامج الشراكة من أجل السلام الذي أقره الناتو خلال قمة بروكسل عام 1994 الإطار الأساسي لمعرفة وظائف الحلف الجديدة[41]، ذلك أن وظائفه في إطار برنامج الشراكة هي إعداد وتأهيل الدول غير الأصلية المشاركة سياسيا

واقتصاديا وعسكريا للانضمام للحلف، بحيث تستطيع بموجب ذلك التكيف مع مؤسساته السياسية والعسكرية، وقد تحددت الوظائف الجديدة بمقتضى برنامج الشراكة في:

1- **الوظيفة السياسية**:

تتمثل الوظيفة السياسية للحلف في دعم وترسيخ عمليات التحول السياسي لدول وسط وشرق أوربا وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، كما فعل مع ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، وبموجب ذلك نصّب نفسه مدافعا عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، وقد اشترطت اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام أن تقوم هذه الدول بحل مشكلاتها الدينية والعرقية والاجتماعية بالطرق السلمية، ومنح شعوبها حق تقرير المصير على أن يكون للحلف إشراف على هذه التحولات، وفي المقابل على أعضاء الناتو الأصليين فتح مؤسساتهم السياسية كالإتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا ومجلس أوربا أمام هذه الدول للاستفادة من خبرتها الطويلة في عملية التحول الديمقراطي[42]، بالإضافة لإدخال تلك الدول مفاهيم وقيم الديمقراطية في مؤسساتها العسكرية، ووضع القيادات الرئيسية لقواتها تحت إدارة مدنية سياسية قصد التقليل من احتمالات اللجوء إلى الأساليب غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة فيها كالانقلابات العسكرية. كما أسست الاتفاقية وظيفة سياسية جديدة للحلف تتمثل في السيطرة على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية الموجودة لدى بعض الدول المشاركة، وذلك بموجب تعهد الدول المشاركة أن يكون للناتو حق الإشراف عليها مع عدم بيعها أو نقل تقنياتها إلى دول أخرى[43].

ومع أن حلف الناتو قد أكد أن "الدبلوماسية الوقائية" من اختصاص الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي تعني تجميع المعلومات السياسية والإخبارية حول بُؤر الأزمات الموجودة في أوربا والعالم، إلا أن تأكيد الناتو مشاركته في تفعيل الدبلوماسية كان تحت مبرر تجارب الحلف الطويلة في أوربا ومنطقة الأطلسي، ومع أن المنظمة الدولية غير قادرة بمفردها على حل جميع النزاعات والأزمات، فإن التعاون بين المنظمة والحلف سيتيح إمكانية التدخل وحلها أو احتواؤها سياسيا ودبلوماسيا قبل أن تتحول إلى حروب، وهو الأمر الذي قد يزيد من أهمية الحلف مستقبلا[44].

2- **الوظيفة الاقتصادية**:

تمحورت الوظيفة الاقتصادية منذ نشوء الحلف في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لأعضائه الأصليين والتخفيف من حدة التنافس الاقتصادي بينهم، حتى لا يؤثر ذلك في متانة استراتيجيته الدفاعية ضد تهديدات القوة السوفياتية، غير أن الوظيفة بعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد مجرد وظيفة في خدمة الإستراتيجية العسكرية، بل أخذت أبعاد أخرى تمثلت في الهيمنة

العالمية الأطلسية عبر تضامن العالم الرأسمالي على النظام الدولي من خلال التقليل من احتمالات الحروب الاقتصادية بين دول ذلك العالم[45]. كما أضافت اتفاقيات الشراكة بين الحلف والدول المشاركة مهام أخرى تمثلت في إنعاش اقتصاديات تلك الدول ومساعدتها على التحول الصحيح نحو اقتصاد السوق، سواء من خلال تزويدها بالمنح والمعونات المالية والاقتصادية التي تمكنها من تجاوز مرحلة التحول، أو من خلال تزويدها بالخبرات الفنية والعلمية التي تمكنها من بناء بنيتها التحتية وتحويل صناعاتها العسكرية الفائضة إلى الصناعات المدنية وفتح الأسواق أمام اقتصاداتها داخل أوربا وخارجها. وفي المقابل فإن دول الناتو ستستفيد من هذه الوظيفة لتصريف بضائعها المصنعة وغير المصنعة في أسواق هذه البلدان، وإيجاد مشروعات استثمارية جديدة فيها، والاستفادة من المواد الأولية المتوفرة لديها بما في ذلك عمالتها الرخيصة[46].

3- **الوظيفة العسكرية**:

تمثلت الوظيفة العسكرية الجديدة للحلف في تهيئة وإعداد الدول المنضمة إلى برنامج الشراكة من أجل السلام للقيام بعمليات حفظ السلام في أوربا ومنطقة الأطلسي، وتكريس هيمنة الغرب على مناطق العالم المختلفة، لذلك تفرض هذه الوظيفة على الناتو العمل على تغيير هياكل وأنماط استخدام القوة العسكرية لهذه الدول سواء من حيث الحجم أو النوع أو حتى في التفكير الإستراتيجي[47]، بحيث تكون مستوعبة للتغييرات التي طرأت على استراتيجيته العسكرية والتي لم تعد استراتيجية دفاعية بقدر ما أصبحت ردعاً أو منعا للأزمات والمخاطر التي تهدد الأمن الأوربي الأطلسي داخل أوربا مع استخدام القوة بشكل هجومي[48]، وذلك في حال التحديات التي تواجه الهيمنة الغربية في مناطق قوسي الأزمات الخارجية[49]. وقد حددت اتفاقيات الشراكة الخطوات التي ينبغي على الدول المشاركة القيام بها للانسجام مع استراتيجية الناتو العسكرية في:

- تسهيل الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني، وعمليات موازنة الدفاع.
- السيطرة الديمقراطية والمدنية على القوات المسلحة.
- الاستعداد للمساهمة في مجال حفظ السلام، سواء تلك الفعاليات التي يقوم بها الحلف مع الأمم المتحدة أو مع اتحاد غرب أوربا.
- الاشتراك مع الحلف في مجالات البحث والتطوير للدفاع الجوي ونزع وضبط التسلح، والتخطيط للطوارئ المدنية، وفي الشؤون الإدارية والمالية والعلاقات العامة.
- الاشتراك مع الحلف في التدريبات والتمرينات المتعلقة بعمليات حفظ السلام.
- التعهد بتطوير قوات قادرة على المدى المتوسط والبعيد للعمل مع الحلف خارج مسارح

عملياته التقليدية في أوربا والأطلسي[50].

هي إذن مجموعة الوظائف المختلفة للحلف في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي تكشف بوضوح أن الحلف يولي اهتماما متزايدا لتنفيذ استراتيجية التوسع نحو الشرق، وتكريس الهيمنة الغربية على النظام الدولي من خلال التعاون مع مؤسسات عسكرية وسياسية من خارجه، بعضها أوربي مثل اتحاد غرب أوربا، وبعضها دولي كالأمم المتحدة، وآخر أنشأه بنفسه في إطار التجديد الهيكلي قصد مواكبة التطورات والتكيف معها مثل مجلس الشراكة الأوربي-المتوسطي، غير أن ذلك لم يُؤثر إلا نسبيا في بنيته السياسية والعسكرية الأساسية التي نشأ عليها الحلف منذ أكثر من نصف قرن، كما أنه لا يريد التخلي عن هذه البنية التي تشكل عماد قوته الإستراتيجية العالمية، ذلك أن أي تعديل جدري فيها كما يقول خافيير سولانا "قد يؤدي إلى تغييرات وتقلبات خطيرة، بل وربما تشجع عدم الاستقرار في أوربا خاصة بعد أن بدأت في تكوين علاقات أمنية جديدة"[51].

خاتمة

لقد أدت مجمل التحولات الطارئة في العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى التحول في استراتيجية الناتو، وإلى تغيير طبيعته من مجرد تنظيم عسكري إلى تنظيم سياسي-عسكري بأغراض وأهداف جديدة لا يمكن تحقيقها في ظل المعطيات الدولية الراهنة إلا عبر معالجة جميع القضايا المطروحة والتي يمكن أن تعيق مشروعه في التوسع نحو الشرق، وهو ما تم للحلف بعد تنظيم علاقاته مع روسيا في مؤتمر باريس أواخر ماي 1997، ومن ثم إجهاض كل المشاريع الموازية والتي من شأنها تحجيم دوره أو حتى استبعاده، وأخيرا من خلال قدرته على التكيف الهيكلي والوظيفي مع مجمل التطورات، كل ذلك وفر للحلف آفاق أوسع للتحول إلى قوة مهيمنة في العلاقات الدولية ووضع ضوابطها وإدارتها في ظل غياب مؤسسات منافسة.

- الهوامش:

1- مورتن هالبرين، الإستراتيجيات العسكرية المعاصرة، ترجمة: سليم شاكر الألوسي، (دار النهضة: بغداد)، 1987، ص91.

2- أحمد عباس عبد البديع، "حقائق الموقف السوفيتي من أحداث أوربا الشرقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 100، 1990، ص250.

3- حسين آغا وآخرون، "التحالف العربي والعلاقات الأطلسية"، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد12، 1982، ص14.

4-من الجدير بالذكر أن معظم أدبيات العلاقات الدولية لا تتحدث في أسباب عدم انضمام واشنطن إلى الاتفاقية رغم أنها مارست سياسة الاحتواء المعادية للسوفييت، فقد يعود ذلك لعدم رغبتها في قطع الجسور نهائيا مع موسكو، أو من أجل استمالتها آنذاك لسحب جيوشها من أراضي دول وسط وشرق أوربا، أو لإيجاد حلول للمعضلة الألمانية، أو لأن الرأي العام الأمريكي لم يكن على استعداد لتقبل فكرة انضمام دولتهم إلى أحلاف خارجية قد تكون مكلفة وغير معلومة النتائج. غير أن المعاهدة وإن وُلدت ميتة بسبب ضعف الدول المنضوية فيها إلا أن حصار السوفييت لبرلين بعد ثلاث أشهر من توقيع المعاهدة كان كافيا لإقدام واشنطن على تقوية علاقاتها بدول

غرب أوربا لحد التحالف.

5-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (المكتبة الأكاديمية: القاهرة)، 1991، ص347.

6-روبرت ماكنامارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: محمد حسين يونس، (دار الشروق للنشر: عمان)، 1990، ص250.

7-مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، ط1، (إيتراك للنشر والتوزيع: القاهرة)، 2005، ص444.

8-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سبق ذكره، ص364 وما بعدها.

9-بطرس بطرس غالي، الإستراتيجية والسياسة الدولية، (المكتبة الأنجلو مصرية: القاهرة)، 1967، ص134.

10-" حلف الناتو ضد من؟"، تقديرات إستراتيجية، العدد 8، (الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة: القاهرة)، 1992، ص15.

11-إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي: المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، (الدار الجامعية: القاهرة)، 1992، ص 15.

12-المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

13- انظر في هذا:

Régionalisme et Universalisme dans le droit international contemporain,BordeauxParis : Edition A. Pedone , 1977,p 81.

14-عائشة راتب، التنظيم الدولي، (دار النهضة العربية: القاهرة)، 1991، ص7.

15-رغم أن المعاهدة المنشئة للحلف أشارت إلى الدفاع الجماعي فقط، فإن الحلف لم يهمل الدفاع الفردي بدليل أن المادة الثالثة تشير إلى تطوير القدرات الفردية للأعضاء، وذلك يعني أن إجراءات الدفاع الجماعي قد تتأخر في حال تعرض أحد الأعضاء للعدوان، وهذا ما يؤدي ضمنا إلى سباق التسلح كأحد الأسباب الأولى لاندلاع الحروب في علاقات الدول، وذلك ما يناقض نص المادة الأولى التي تتعهد بالالتزام بما ورد في المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة.

16-نجلاء محمد نجيب، "مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي"، السياسة الدولية، العدد 127، 1997، ص138.

17-بطرس بطرس غالي،""الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، مج 8، 1988.

18- حدد فقهاء القانون الدولي حدود ثلاثة للدفاع الشرعي وهي: شرط اللزوم، شرط التناسب، وإخطار مجلس الأمن طبقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

19-لمزيد من التفصيل في هذه التدابير، انظر: مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص468.

20-نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: أبو ظبي)، 2003، ص35.

21-تتمثل هذه الوسائل في: المفاوضات، التحقيق، الوساطة، التوفيق، التحكيم، التسوية القضائية، اللجوء للمنظمات الإقليمية أو أي وسائل أخرى.

22-محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، عالم المعرفة، العدد 7، جويلية 1988.

23-مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص480.

24-محمد كريم المشهداني، الأحلاف وتأثيرها على الأمن القومي العربي، (معهد الدراسات القومية: بغداد)، 1989، ص89.

25-حازم الببلاوي، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"،

سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، ماي 2000، ص16.

26-جان بيير شوفنمان، أنا وحرب الخليج، ترجمة: حياة الحويك، (دار الشروق للنشر: عمان)، 1992، ص84.

27-Stanly R Sloan, New Designs on NATO: perspectives on NATO's future, International Affairs, vol 71, N°2, p218.

28-إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، (مؤسسة الأبحاث العربية: بيروت)، 1979، ص108.

29-تفاقمت بعد الحرب الباردة أنماط من الصراع لم يكن يشملها ميثاق الأمم المتحدة، وبذلك شكلت حالة من الاضطراب في العلاقات الدولية لم يكن بمقدور حزمة القوانين الدولية التصرف حيالها مثل: الصراعات على السلطة بين النظم الحاكمة والفصائل المعارضة على أسس سياسية وإيديولوجية وعرقية؛ صراعات من أجل الانفصال وفق مبدأ حق تقرير المصير كما حصل مع إقليم كوسوفو؛ صراعات إقليمية جديدة والتي تغذت تقليديا طوال مرحلة الحرب الباردة على الدعم المقدم من أحد المعسكرين، وبمجرد انتهاء الحرب الباردة اندلعت عشرات الحروب الأهلية الداخلية أو الإقليمية والتي تفجرت معها قضايا انتهاك حقوق الإنسان خاصة في المناطق التي اندلعت فيها بدوافع عرقية.

30-أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، (مكتبة الشروق الدولية: القاهرة)، 2011، ص253 وما بعدها.

31-عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة)، 2000، ص146.

32-حسين حنفي عمر، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، ط1، (دار النهضة العربية: القاهرة)، 2005، ص305 وما بعدها.

33-نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص40.

34-صلاح سالم زرنوقة، " الناتو بين مرحلتين"، السياسة الدولية، العدد 129، 1997، ص68.

35-نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص 43.

36-كان ذلك في تصريح الأمين العام السابق للحلف ويلي كلاس: "أن روسيا الاتحادية تعتبر جزء مهم في الشكل الأمني الجديد لأوربا"، انظر: نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق.

37-عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة)، 1998، ص103.

38-وفي هذا الشأن أشار الرئيس الفرنسي السابق ميتران في قمة الحلف بروما عام 1991:" إلى أن الحلف ليس شيئا مقدسا، بل هو عرضة للتغيير، وأنه ليس بديلا من أوربا". انظر: انطوني كورسمان،" المهمات الأمريكية منذ 2004: متغيرات حلف الأطلسي والمعضلة الأوربية"، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2005، ص2.

39-عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، مرجع سبق ذكره، ص140.

40-Mohamed El Habib Berrada, Une Evaluation de la participation des forces Armées Royales dans les opérations de maintien de paix dans les Balkans, in : 4th Mediterranean Dialogue international research seminar, (Rome 21/11/2001),p213.

41-عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، ط1، (مكتبة الشروق: القاهرة)، 2001، ص188.

42-قدري إمام، " موقع حلف شمال الأطلنطي في النظام العالمي الجديد"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية: جامعة الإسكندرية، العدد 2، 1999، ص415

43- نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص 93.

44- عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص158

45- نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص 93.
46- ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، (مكتبة مدبولي: القاهرة)، 1997، ص326.
47- نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص 94.
48- تم ذلك في إطار الحرب الاستباقية الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001.
49- قوسي الأزمات هما: الشرقية والمتمثلة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ والجنوبية التي تضم الدول العربية في الحوض المتوسط وشمال إفريقيا.
50- مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، 519.
51- انظر: نزار إسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص 95.

NATO: new tasks under the current international changes

Dr. Noureddine HATHOUT*

Abstract:

If the end of the Cold War has produced new issues imposed the survival the continuation of (NATO) , the change of its strategic interests of collective defense against a probable Soviet attack , toward expansion into creating a new framework for the European and the Atlantic security; has emerged issues which should be treated by the Alliance , in other words, if Self-defense has forced the Alliance to deal with strategic and military issues relating on how to achieve the balance with the developments of the military capabilities of the former Soviet Union and the Warsaw Pact , the expansion imposed the NATO to resolve issues politically, in order not to hamper its military strategy, and they are the same issues that made several dilemmas and they affected the NATO performance level and were almost to eliminate the justification for its existence several times.

Keywords: alliance, NATO, politics, security, international relations.

* Maître de conférence - Faculté de droit et des sciences politiques, Université de Biskra.